

سلامة «يمنح» الحريري 400 مليون دولار إضافية من المال



واقف المجلس المركزي على منح «ميد» تسليفات استثنائية لإعادة توظيفها في شهادات الإيداع (ميد الموسوي)

توظيفات في الدين العام

بالاستناد الى النتائج المالية المجمّعة، بلغ مجموع موجودات بنك البحر المتوسط 16 مليار دولار أميركي بنهاية عام 2016، في حين بلغت قيمة القروض والتسليفات 5,1 مليارات دولار أميركي وودائع زبائنه 12,1 مليار دولار أميركي. وأظهرت دراسة لجمعية المصارف أن توظيفات هذا البنك في سندات الخزينة بالليرة (من سندات اليوروبوندز) وشهادات الإيداع بالليرة والدولار الصادرة عن مصرف لبنان تبلغ نحو 5,2 مليارات دولار تدرّ عليه أرباحاً بقيمة 378 مليون دولار سنوياً.

صرف موظفين

يبلغ عدد العاملين في بنك البحر المتوسط وشركاته المالية التابعة نحو 2,658 عاملاً. تقول المصادر إن إدارة البنك تنوي تقديم حوافز الى عدد كبير من هؤلاء العاملين لحثهم على الاستقالة، كما تنوي صرف عدد منهم، في إطار إعادة هيكلة تهدف الى تعظيم الأرباح على حساب الأجور.

وقسائر مرتبطة بأعمال تخص رئيس الحكومة سعد الحريري، وأسرتته وشركائه، كما كشفت أن المبالغ التي يطلبها البنك مضخمة وتفوق كثيراً ما يدّعي أنه بحاجة الى تكوين المؤونات له، إذ تبين أن بعض تسليفات الجهات المدينة التي أوردها في لائحة مرفقة بطلبه سبق أن كوّن لها مؤونات قبل فترة قصيرة، وهذا ما دفع كثيرين الى الاشتباه في أن طلب بنك «ميد» قد يكون متصلاً بحاجة الحريري الى تمويل حملته الانتخابية المقبلة.

هذه الشبهة كانت كفيلة بتحريك رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وإبلاغ سلامة بوجود عدم الموافقة على هذا الطلب. ولكن سلامة لم يستجب، بل عمد الى الالتفاف عبر اختراع طريقة أخرى تؤمن لبنك «ميد» المبالغ التي يطلبها، أو قسماً كبيراً منها.

قرار المجلس المركزي

تكشف المعلومات لـ«الأخبار» أن المجلس المركزي في مصرف لبنان،

فوق الأرباح السنوية المتكررة بقيمة تصل الى 40 مليون دولار سنوياً تمثل الفارق بين الفائدة المدفوعة على الاحتياطي الإلزامي (1,2%) والفائدة المدفوعة على شهادات الإيداع بالدولار (6,8%)، أثار هذا الطلب اعتراضات واسعة داخل المصرف المركزي وخارجه، ليس لأنه يشكل سابقة في حال الموافقة عليه ويستدرج المصارف الأخرى الى المطالبة بالمثل، وبالتالي يزيد كلفة احتفاظ مصرف لبنان بقدر عال من الموجودات بالعملة الأجنبية لديه، بل أيضاً لأن الطلب نفسه ينطوي، بحسب مصادر مطلعة، على مخالفات جمة للقوانين المرعية الإجراء، التي لا تجيز لمصرف لبنان التدخل من أجل دعم أرباح المصارف ورساميلها وإطفاء خسائرها من تسليفاتها السيئة، وتحصر نطاق تدخله في عمليات مدّ المصارف بالسيولة عند تعرّضها لأزمات النقص الحاد في السيولة. وكذلك، لأن دراسة الطلب في الإدارات المختصة في المصرف المركزي كشفت أن هدفه شطب ديون

قرر حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، منح بنك «ميد» بذريعة مساعدته في تكوين مؤونات بقيمة 400 مليون دولار وتغطية خسائر محققة في محفظة تسليفاته المتدهورة، ولا سيما التسليفات الممنوحة لشركات وجهات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأعمال رئيس مجلس الوزراء، سعد الحريري، وعائلته وشركائه

محمد زبيب

في 18 تموز الماضي، تسلّم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كتاباً من رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لبنك ميد، محمد الحريري، جاء في نصّه الحرفي: «كتاب رقم 168 - 7 / 17 - CGM-G الموضوع: طلب استبدال الاحتياطي الإلزامي بشهادات إيداع صادرة من مصرف لبنان، تحية وبعد، بالاشارة الى أوضاع التسهيلات

سبق، لسلامة أن ضخ أكثر من 575 مليون دولار من المال العام الى بنك «ميد» وحده

والقروض الممنوحة لبعض عملاء المصرف بحدود 400 مليون دولار، والتي تتطلب تكوين مؤونات بشكل تدريجي خلال فترة عشر سنوات، جئنا بكتابنا هذا، نتقدم من سعادتكم، بصورة استثنائية، بطلب استبدال الاحتياطي الإلزامي بالدولار الأميركي لمدة 10 سنوات بشهادات إيداع صادرة من مصرف لبنان.

إن هذا الإجراء سيمكّن مصرفنا من الحفاظ على المؤشرات الإيجابية الحالية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام». انتهى نص الكتاب.

المزيد من «الهندسات المالية»

بهذه العبارات البسيطة واللغة الركيكة، طلب بنك «ميد» من حاكم البنك المركزي «هندسة مالية» من نوع جديد، عبر السماح له بتحرير نحو 750 مليون دولار من الاحتياطي الإلزامي بالدولار (المفروض على كل المصارف العاملة في لبنان بنسبة 15% من مجمل ودائعها بالعملة الأجنبية). ليس هذا فحسب، بل طلب أيضاً من «الحاكم» أن يصدر له شهادات إيداع خاصة لإعادة توظيف هذا المبلغ المحرر على فترة 10 سنوات، وبالتالي جني أرباح استثنائية

أكثر من 275 مليون دولار أرباحاً استثنائية فورية من «الهندسات المالية» التي خضه بها سلامة بين عام 2013 وأيار 2016. تُضاف هذه الأرباح الطائلة إلى نحو 300 مليون دولار من الأرباح الاستثنائية التي حققها بنك «ميد» من «الهندسة المالية» الشهيرة، التي نفذها سلامة مع المصارف بين حزيران وكانون الأول من العام الماضي، والتي كلفت نحو 5,6 مليارات دولار. بمعنى أن سلامة ضحى ما لا يقل عن 575 مليون دولار من المال العام الى بنك «ميد» وحده، قبل القرار الأخير، بالإضافة الى الأرباح السنوية المتكررة التي يجنيها البنك من خلال توظيفاته العالية في دين الدولة، والتي تدرّ له أكثر من 60% من مجمل أرباحه التشغيلية.

أزمة بنك ام أزمة فساد؟

يطرح أحد المصرفيين المتعاضين ممّا يقوم به سلامة تساؤلاً مشروعباً. يقول في معرضه تعليقه على العمليات السابقة ومضمون الطلب الأخير لبنك «ميد» وقرار المجلس المركزي المستند الى المادة 102 من قانون النقد والتسليف: «لما نحن أمام حالة خطيرة يعاني منها هذا البنك، وتستدعي تدخل المصرف المركزي لإنقاذه مراراً وتكراراً، منذ عام 2013، أي منذ وصول أزمة مجموعة سعودي أوجيه الى ذروتها

بناءً على اقتراح سلامة، قرر في جلسته أول من أمس ردّ طلب بنك «ميد»، لعدم قانونيته، إلا أنه قرر في المقابل منحه تسليفات استثنائية، بفائدة تقل عن 1%، لإعادة توظيفها في شهادات الإيداع بفائدة 6,8%! استند قرار المجلس المركزي الى المادة 102 من قانون النقد والتسليف، التي تنص على أنه يمكن «للمجلس، في ظروف استثنائية الخطورة، أو في حالات الضرورة القصوى، التي قد تترجم الى تلبية حاجات الاقتصاد الملحة للحفاظ على استقرار التسليف، أن يقرر منح تسليفات استثنائية، مؤمنة على قدر الحاجة بضمانات عينية (أسهم، عقارات...) مقدمة إما من المصرف المستقرض نفسه، أو من أعضاء مجلس إدارته، أو من زبائنه، ويحدد مجلس المصرف نوع الضمانات اللازمة وشروط منح التسليفات الاستثنائية واستحقاقاتها».

سواء «الحاكم» من جيب الناس ليست هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها سلامة نص هذه المادة لتمير منافع الى البنوك وزيادة أرباحها على حساب المال العام وبما يتعارض كلياً مع الهدف، أي مواجهة ظروف استثنائية الخطورة. كذلك فإنها ليست المرة الأولى التي يحظى بنك «ميد» بسخاء «الحاكم» وكرمه، إذ سبق أن نشرت «الأخبار» وثائق رسمية تكشف أن هذا البنك حقق

تضخيم قيمة البنك

المعروف أن الرئيس الراحل رفيق الحريري كان يمتلك كل الحصص في بنك «ميد» عبر مجموعة البحر المتوسط القابضة ش.م.ل. وبعد اغتياله توزعت ملكية المجموعة بين سعد الحريري (42,24%) وأخيه أيمن (42,24%) ونازك الحريري (15,51%). لكن البنك أعلن في حزيران الماضي أن حصة أيمن الحريري انتقلت الى علاء الخواجه عبر مجموعة OLT Holding s.a.l. وقال بيان صادر عن البنك إن الخواجه اشترى حصة أيمن بثمن يعكس تقييماً لقيمة مجموعة البحر المتوسط القابضة يبلغ ملياراً ومنتين وسبعة وستين مليون دولار أميركي، أي إن ثمن هذه الحصة بلغ نحو 535 مليون دولار. إلا أن طلب بنك «ميد» تكوين مؤونات على تسهيلات وقروض متعترّة بقيمة 460 مليون دولار، يعني أن قيمة المجموعة لا تساوي فعلياً أكثر من 816 مليون دولار، أي إن الخواجه لم يسدد ثمناً لحصة أيمن أعلى من 340 مليون دولار، وهذا ما يفسر أن قيمة رهن كامل حصة الخواجه (42,24%) لدى بنك عودة لا تتجاوز 288 مليون دولار، لقاء التسهيلات التي حازها لشراء الحصة المذكورة.